

# صندوق النقد الدولي

## نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

700 19<sup>TH</sup> Street, NW

Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 12/07

للنشر الفوري

٣٠ يناير ٢٠١٢

### المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة مع دولة قطر

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ٣٠ يناير ٢٠١٢ مشاورات المادة الرابعة مع دولة قطر على أساس انقضاء المدة. ووفقا لإجراءات انقضاء المدة في الصندوق يستكمل المجلس التنفيذي مشاورات المادة الرابعة دون عقد مناقشات رسمية لهذا الغرض.<sup>١</sup>

### خلفية

اجتازت قطر الأزمة العالمية وحققت نموا مرتفعا وفوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الجاري الخارجي. وقد أدى التدخل الحكومي في النظام المصرفي إلى تأمين الاستقرار المالي، وتواصل الحكومة استخدام ما لديها من حيز مالي لتنفيذ برنامج كبير للإنفاق العام من أجل الحفاظ على قوة النمو في القطاع غير الهيدروكربوني. ومن المتوقع أن تزداد سرعة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ١٧% في عام ٢٠١٠ إلى ١٩% في ٢٠١١. كذلك يُتوقع نمو القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة ٩% مدفوعا بالنمو في قطاعات الصناعات التحويلية، والخدمات المالية، والتجارة والفنادق. وقد ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين باستثناء الإيجارات حتى وصل إلى ٥,٨% في أكتوبر ٢٠١١. وبعد

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللإطلاع على شرح للعبارات الوصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>

انكماش بلغ في المتوسط نحو ٢,٥% في عام ٢٠١٠، يُتوقع أن يصل متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين إلى ٢% تقريباً في ٢٠١١ (٢,٥% في نهاية السنة) - نظراً لأن الزيادة العامة في جميع العناصر الأخرى من سلة التضخم عوّضت التضخم السالب في الإيجارات وزادت عليه.

ولا يزال القطاع المصرفي في قطر يتسم بالربحية والقوة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال ٢٢,٣% وبلغ متوسط العائد على الأصول ٢,٧% كما بلغت نسبة القروض المتعثرة ٢,٣% في نهاية يونيو ٢٠١١.

وتبدو الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠١٢ وما بعده مواتية رغم زيادة المخاطر الخارجية. ومن أهم مخاطر التطورات السلبية احتمال انخفاض أسعار الهيدروكربونات واضطراب عمليات نقل الغاز الطبيعي المسيل نتيجة زيادة التوترات الجغرافية-السياسية. ومن المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٦% في ٢٠١٢، مع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من الهيدروكربونات لـ ٣%، بينما يظل إنتاج الغاز الطبيعي المسيل ثابتاً نتيجة التعليق الذاتي للمشروعات الهيدروكربونية الجديدة. ومن شأن الاستثمارات الحكومية الكبيرة في مشروعات البنية التحتية أن تحافظ على مستوى النمو في القطاع غير الهيدروكربوني بين ٩% و ١٠% لما بعد ٢٠١٢. وبالنسبة لمتوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين فمن المتوقع أن يتراوح بين ٤% و ٥% على المدى المتوسط، في ظل زيادة الاستقرار في مستوى الإيجارات نتيجة التراجع التدريجي لحجم الطاقة الزائدة في قطاع العقارات، ومع ضغوط النشاط الاقتصادي المحموم التي تقترب بتنفيذ المشروعات الاستثمارية الكبرى. ومن المتوقع أن تستمر الفوائض في حساب المالية العامة والحساب الخارجي على المدى المتوسط، حيث يتوقع أن تظل أسعار النفط مرتفعة.

### تقييم المجلس التنفيذي

في ختام مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١١ مع دولة قطر، صادق المديرون التنفيذيون على تقييم الخبراء على النحو التالي:

تواصل قطر استخدام الحيز المالي المتاح لديها، والذي تولّد من الزيادة في إنتاج الهيدروكربونات وارتفاع أسعارها، لتنفيذ برنامج كبير للإنفاق العام. ومن المتوقع أن تحافظ الاستثمارات الكبيرة في مشروعات البنية التحتية على قوة النمو في القطاع غير الهيدروكربوني بحيث يتراوح بين ٩% و ١٠% في الأجل المتوسط.

ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي قيد السيطرة، رغم ارتفاع المخاطر التضخمية نتيجة العوامل المحلية. ويُقدّر الأثر التضخمي المحتمل لمجموعة التدابير المالية الأخيرة بنحو نقطة مئوية واحدة، مما يؤكد الحاجة لاستخدام سياسة المالية العامة في مراقبة الطلب الكلي واضطلاع مصرف قطر المركزي بإدارة السيولة.

ومن ثم فإن موقف المالية العامة التوسعي في ٢٠١١/٢٠١٢ يقتضي مراقبة الطلب الكلي بعناية لدرء مخاطر التضخم. ويجب أن تستمر سياسة المالية العامة في الحفاظ على التوازن الدقيق بين الإنفاق على مشروعات البنية التحتية لمواصلة

النمو غير التضخمي، وادخار الفوائض الهيدروكربونية واستثمارها في الخارج من أجل توليد دخل كاف لتمويل الموازنة في المستقبل.

وفي ظل نظام ربط العملة، سوف يتعين على مصرف قطر المركزي إدارة السيولة بفعالية، ووضع إطار منهجي لإدارة السيولة يسمح بتنفيذ استراتيجية أكثر استباقية في ضبط أوضاع السيولة. وإضافة إلى ذلك، فإن تنسيق عملية إدارة الدين مع وزارة الاقتصاد والمالية من شأنه أن يساعد على الاحتفاظ بمخزون مستقر وكاف من الأوراق المالية الحكومية من أجل تطوير سوق لعمليات إعادة الشراء بين البنوك، وكذلك لتوفير منحني عائد معياري قوي لسوق سندات الشركات.

ويمكن المساهمة في تحقيق هدف النمو الائتماني المنتظم دون الدخول في نوبة من النشاط الاقتصادي المحموم عن طريق وضع إطار أكثر منهجية وشفافية للسياسات الاحترازية الكلية لضمان سرعة الاستجابة عند الحاجة. وبالنسبة للسياسة النقدية فإن أهم التحديات تتمثل في دعم النمو الائتماني دون زيادة الضغوط التضخمية أو التدفقات الرأسمالية الداخلة قصيرة الأجل. وعلى خلفية زيادة النمو الائتماني، يتعين على البنوك وكذلك مصرف قطر المركزي توخي الحذر للحيلولة دون ضعف جودة الائتمان ككل، لا سيما في قطاع العقارات نتيجة العرض المفرط السائد. ومن خلال جمع ونشر بيانات أسعار وأحجام مختلف الشرائح في سوق العقارات القطرية سوف تتمكن البنوك من تقييم المخاطر على نحو أفضل كما سيتمكن مصرف قطر المركزي من اتخاذ التدابير التنظيمية الاستباقية على أساس مستنير للمحافظة على الاستقرار المالي.

ويتمتع الجهاز المصرفي بالقدرة على احتواء المخاطر الائتمانية والسوقية. ومع ذلك، فإن الخبراء يؤكدون الحاجة إلى رصد قدرة البنوك المنفردة على تحمل الضغوط، نظرا للروابط المشتركة بينها في النظام المالي. وإضافة إلى ذلك، يتعين متابعة أوضاع السيولة بالنقد الأجنبي لدى البنوك المنفردة وأن يكون البنك المركزي مستعدا لتخفيف الضغوط المحتملة. ويمكن المساهمة في تخفيف المخاطر المحيطة بالجهاز المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي عن طريق إفصاح المجال أمام تعزيز ثقافة تقييم المخاطر، وإجراء اختبارات منتظمة لقدرة البنوك على تحمل الضغوط، ووضع إطار لنظام الإنذار المبكر.

وعلى المدى المتوسط، يتعين أن توازن سياسة المالية العامة بين الأهداف المتنافسة أحيانا وهي الاستقرار الاقتصادي والتنمية والادخار للأجيال. ووفقا لنتائج تقييم استمرارية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط والذي أجراه الخبراء، فقد تقلص الحيز المالي المتاح إلى حد ما مقارنة بالعام الماضي نتيجة الزيادة المستمرة في النفقات الجارية. وسوف يتعين على السلطات زيادة مدخراتها على المدى المتوسط لتحقيق هدفها المتمثل في تمويل الموازنة بالكامل من الإيرادات غير الهيدروكربونية اعتبارا من عام ٢٠٢٠، وبناء حواجز للوقاية من الصدمات. ونظرا لأن المشروعات الرأسمالية الكبرى سيجري تنفيذها في نهاية المطاف، فإن إجراء التصحيح في النفقات الجارية سيكون الطريقة الأكثر واقعية لتخفيض اعتماد الموازنة على الإيرادات الهيدروكربونية.

وبإنشاء وحدة المالية العامة الكلية يمكن دعم عملية رسم سياسات المالية العامة ووضع إطار للموازنة على المدى المتوسط لضمان كفاءة الإنفاق العام. ومن شأن وضع إطار قوي للإنفاق متوسط الأجل أن يكون بمثابة عنصر جوهري في اعتماد قاعدة مالية في نهاية المطاف للمساعدة في إدارة مسار الإنفاق من المالية العامة.

إن الحد من تعرض دولة قطر لمخاطر تقلبات أسعار الهيدروكربونات سيقضي تنويع النشاط الاقتصادي ليشمل القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعزيز القدرة التنافسية، فضلاً على تعزيز إدارة المالية العامة. وهناك فرص متاحة لتحقيق مكاسب الكفاءة والحد من التشوهات في استخدام البنزين والطاقة والمياه عن طريق خفض الدعم المباشر وغير المباشر وغيرهما. وهناك فرصة مواتية كذلك للنظر في البدائل المتاحة لتعميق إصلاحات معاشات التقاعد.

وسوف يكون من الضروري إدخال مزيد من التحسينات على الإحصاءات، الأمر الذي سيتطلب تعزيز التنسيق بين الهيئات المختلفة.

ومن المتوقع إجراء مشاورات المادة الرابعة القادمة مع قطر على أساس الدورة الاعتيادية التي تغطي ١٢ شهراً.

**نشرات المعلومات المعممة** هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

قطر: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، ٢٠٠٧ - ٢٠١٢

| توقعات                                               |         |         |         |         |         |                                                            |
|------------------------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|------------------------------------------------------------|
| ٢٠١٢                                                 | ٢٠١١    | ٢٠١٠    | ٢٠٠٩    | ٢٠٠٨    | ٢٠٠٧    |                                                            |
| <b>الإنتاج والأسعار</b>                              |         |         |         |         |         |                                                            |
| ٦,٠                                                  | ١٨,٨    | ١٦,٦    | ١٢,٠    | ١٧,٧    | ١٨,٠    | إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%) سنوياً                    |
| ٢,٩                                                  | ٣١,١    | ٢٨,٨    | ٤,٥     | ١٣,٢    | ١٣,٨    | الهيدروكربوني ١/                                           |
| ٩,٠                                                  | ٩,٠     | ٨,٤     | ١٧,٦    | ٢١,٣    | ٢١,٦    | إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني                     |
| ١٧٩,٩                                                | ١٧٣,٠   | ١٢٧,٣   | ٩٧,٦    | ١١٥,٠   | ٧٩,٥    | إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية) |
| ٤,٠                                                  | ٢,٠     | ٢,٤-    | ٤,٩-    | ١٥,٠    | ١٣,٨    | مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)                       |
| (من % إجمالي الناتج المحلي على أساس السنة المالية)/٢ |         |         |         |         |         |                                                            |
| <b>المالية العامة</b>                                |         |         |         |         |         |                                                            |
| ٣٥,١                                                 | ٣٢,٩    | ٣٠,٩    | ٤٤,٢    | ٣٥,٠    | ٣٦,٦    | إجمالي الإيرادات                                           |
| ١٨,٠                                                 | ١٨,٠    | ١٩,٢    | ٢١,٧    | ١٩,٩    | ٢٢,٠    | إيرادات الهيدروكربونات                                     |
| ١٧,٢                                                 | ١٤,٩    | ١١,٧    | ٢٢,٦    | ١٥,١    | ١٤,٦    | إيرادات أخرى                                               |
| ٢٨,٠                                                 | ٢٥,٧    | ٢٨,٢    | ٣٠,٠    | ٢٤,٧    | ٢٦,٨    | إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض                               |
| ١٨,٣                                                 | ١٦,٦    | ١٩,٤    | ١٩,٧    | ١٦,٣    | ١٦,٣    | الإنفاق الجاري، منه:                                       |
| ٥,٩                                                  | ٤,٩     | ٤,٦     | ٥,٧     | ٤,٦     | ٥,٠     | الأجور والمزونات                                           |
| ٩,٧                                                  | ٩,١     | ٨,٨     | ١٠,٣    | ٨,٣     | ١٠,٥    | الإنفاق الرأسمالي                                          |
| ٧,٢                                                  | ٧,٢     | ٢,٧     | ١٤,٣    | ١٠,٤    | ٩,٨     | ميزان المالية العامة الكلي (العجز -)                       |
| (التغير السنوي %)                                    |         |         |         |         |         |                                                            |
| <b>النقد</b>                                         |         |         |         |         |         |                                                            |
| ٢٠,٨                                                 | ٢٤,٨    | ٢٣,١    | ١٦,٩    | ١٩,٧    | ٣٩,٥    | النقد بمعناها الواسع                                       |
| ١٥,٩                                                 | ١٥,٨    | ١٠,٦    | ٧,٠     | ٤٢,٤    | ٥١,٣    | الاستحقاقات على القطاع الخاص                               |
| (بملايين الدولارات الأمريكية ما لم يُذكر خلاف ذلك)   |         |         |         |         |         |                                                            |
| <b>القطاع الخارجي</b>                                |         |         |         |         |         |                                                            |
| ١١٢ ٧٨٣                                              | ١١١ ٤٥٧ | ٨١ ٧٢٣  | ٤٨ ٢٨٠  | ٧٣ ٠٢٦  | ٥٠ ٥٠٨  | صادرات السلع والخدمات، منها:                               |
| ٣٥ ٥٣٤                                               | ٣٥ ٢٤٩  | ٢٩ ٠٩٩  | ١٨ ٣٨٤  | ٢٩ ٤٣٨  | ٢١ ٠٨٣  | النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة                    |
| ٦١ ٣٣٠                                               | ٦١ ٩٣٨  | ٤٣ ٥٣٥  | ٢٣ ٩٤٧  | ٣٢ ٢٦٧  | ١٨ ٧١٠  | الغاز الطبيعي المسيل والصادرات ذات الصلة                   |
| ٤٦ ٣٣٤-                                              | ٤٤ ١٣٤- | ٣٨ ٠٢١- | ٣٠ ١٢٠- | ٣٥ ٠٤٥- | ٢٧ ١٧٢- | واردات السلع والخدمات                                      |
| ٤٧ ٢٩٠                                               | ٤٨ ٦٦٠  | ٣٣ ٥٣١  | ٩ ٩٨٧   | ٣٣ ٠٣٩  | ٢٠ ١٨٦  | الحساب الجاري                                              |
| ٢٦,٣                                                 | ٢٨,١    | ٢٦,٣    | ١٠,٢    | ٢٨,٧    | ٢٥,٤    | % من إجمالي الناتج المحلي                                  |
| ٢٤ ٤١٢                                               | ٢٠ ٧٠٣  | ٣٠ ٧٢٠  | ١٨ ٣٥٢  | ٩ ٨٣٢   | ٩ ٥٤٦   | صافي احتياطي مصرف قطر المركزي                              |
| ٥,٨                                                  | ٥,٤     | ٨,٤     | ٥,٨     | ٣,٩     | ٣,٣     | بشهور الواردات من السلع والخدمات ٣/                        |
| ...                                                  | ٣,٦٤    | ٣,٦٤    | ٣,٦٤    | ٣,٦٤    | ٣,٦٤    | أسعار الصرف (الريال/الدولار الأمريكي)                      |
| ...                                                  | ...     | ٥,١-    | ١,٤-    | ٦,٣     | ٥,١     | سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)                        |

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة القطرية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

١/ تقديرات الخبراء؛ تشمل النفط الخام والغاز الطبيعي المسيل والبروبين والبيوتين والمكثفات.  
٢/ تبدأ السنة المالية في شهر إبريل.  
٣/ الاثنا عشر شهرا التالية.